

فانت حرة عن كفارة يميني فاشترها فانها تعتق
 لوجود الشرط ولي يجوز عن الكفارة وانما قيد بام
 الولد لانه لو قال لامة ان اشتريتك فانت حرة عن
 كفارة يميني فاشترها فانها تعتق لوجود الشرط عن
 الكفارة واعلم ان التقييد بالاب اتفاق لان الحاكم لا
 يختلف في قوب محرم كما مر في باب الظهار لو قال
 اذ السرية امة هي حرة صح هذا الخلف لو كانت
 الامة في ملكه والاي وان يكن في ملكه وقت اليمين
 لا يصح خلافا لرفعي لو اشترى امة بعده فشرها
 لو تعتق عندنا خلافا له يقال تسرت وتسريت كما
 قالوا نظنت وتظنيت اي اتخذها سرية اي بواها بيتا
 ومنعها عن الخروج فهي فعلية بالضم مسنوبة للسر
 بالاكسر وهو الجماع او الاخفاء لان الانسان يسر به
 وانما

وامما صمت سيده لان الابنية قد تغير في النسبة خا
 وكان الاحقر يقول انها مستقة من السرور لانه
 يسر بها وقيل انها مأخوذة من السرى وهو السيد لانه
 اذا اتخذها سرية فقد جعلها سيدة الجوارى كما في
 الفتاوى الظهيرية وذلك عندهما وعند ابى يوسف
 طلب الولد مع ذلك شرط لو قال كل مملوك اى فهو حر
 حتى عبده وامهات اولاده ومعدبروه لامكانه
 ولا معتق البعض الا ان ينويه الو قال لسوته
 هذه طالق وهذه وهذه طالق طلقت الاخيرة
 وخير في الاوليين وله ان يعين الطالق في ايها سا
 وكذا العتق والاقرار بان قال لعبده هذا حر وهذا
 وهذا حر عتق الاخير وخير في الاوليين والاقرار
 بان قال لفلان على الف او لفلان و فلان كان